إدارة الانظمة البرلمانية التعددية

(الأسس والآليات السياسية والمؤسسية)

م.م. زهراء علي محيسن

zahraa.a@coeng.nobaghdad.edu

https://doi.org/ 10.61884/hjs.v13i51.516

ملخص :

تحتاج المجتمعات التعددية التي تشهد انقسامات اثنية إلى التعايش السلمي بين المجموعات العرقية المتنافسة وهذا يتطلب التوفيق والتسوية، وهي أهداف تتطلب بدورها أكبر قدر ممكن من إشراك ممثلي هذه المجموعات في عملية صنع القرار، لذا يواجه واضعو الدستور في تلك المجتمعات خياراً صعباً، هو شكل النظام السياسي، أو نمط الحكم اذ يجب أن يكون الخيار مرتكزا على إمكانية هذا النظام أن تشارك فيه السلطة ولما كان مجلس الوزراء في النظام البرلماني هو هيئة اتخاذ قرارات جماعية فهو يقدم البيئة الأمثل وسهولة اكبر لترتيب هذا التقاسم للسلطة الذي غالباً ما يطلق عليه بالديمقراطية التوافقية كآلية سياسية مؤسساتية لإدارة الصراعات وتحقيق الاستقرار في تلك المجتمعات.

الكلمات المفتاحية: الانظمة ، البرلمانية ، التعددية،المؤسسية.

Management of pluralistic parliamentary systems (political and institutional foundations and mechanisms)

Zahraa Ali Muhaisen
zahraa.a@coeng.nobaghdad.edu

ABSTRACT

Pluralistic societies that witness ethnic divisions need peaceful coexistence between competing ethnic groups، and this requires reconciliation and settlement. These goals، in turn، require the greatest possible involvement of representatives of these groups in the decision-making process. Therefore، the drafters of the constitution in those societies face a difficult choice، which is the form or pattern of the political system. Governance، as the choice must be based on the possibility of this system to share power، and since the Council of Ministers in the parliamentary system is a collective decision-making body، it provides the optimal environment and greater ease for arranging this sharing of power، which is often called consensual democracy as an institutional political mechanism for managing conflicts and achieving stability in those communities.

KEYWORDS: systems, parliamentarism, pluralism, institutional

المقدمة:

تحتاج المجتمعات التعددية التي تشهد انقسامات إثنية إلى التعايش السلمي بين المجموعات العرقية المتنافسة، مما يتطلب التوفيق والتسوية، وهي أهداف تتطلب بدورها إشراك أكبر عدد ممكن من ممثلي هذه المجموعات في عملية صنع القرار. لذا يواجه واضعو الدستور في تلك المجتمعات خياراً صعباً يتمثل في تحديد شكل النظام السياسي أو نمط الحكم. يجب أن يعتمد هذا الخيار على قدرة النظام على تحقيق المشاركة في السلطة. ونظراً لأن مجلس الوزراء في النظام البرلماني هو هيئة تتخذ القرارات بشكل جماعي، فإنه يوفر البيئة المثلى لترتيب هذا التقاسم للسلطة، وهو ما يُعرف غالباً بالديمقراطية التوافقية. تعتبر الديمقراطية التوافقية آلية سياسية مؤسساتية لإدارة الصراعات وتحقيق الاستقرار في هذه المجتمعات.

الفرضية: تنطلق الدراسة من فرضية أساسية وهي أنَّ النظام البرلماني يمثل نمط الحكم الأنسب والنظام الملازم لادارة المجتمعات التعددية المنقسمة.

هدف البحث: يهدف البحث الى توضيح مفهوم الانظمة البرلمانية التعددية، ودور هذا النمط من الحكم في ادارة المجتمعات المتعددة المنقسمة والمجزأة لما يتضمنه من آليات سياسية ومؤسساتية تضمن مشاركة الجماعات المختلفة وبالتالي استيعاب تلك الجماعات وتجنب الصراعات والحروب الاهلية.

إشكالية البحث: تتمثل المشكلة الاساسية حول نمط تقاسم السلطة في النظام البرلماني الذي يولد تشتت السلطة .

تكمن المشكلة في الأنظمة البرلمانية التعددية ونمط الحكم التوافقي بتشتت القوى السياسية اذ يوجد عدد كبير من الأحزاب السياسية المختلفة، الأمر الذي يؤدي الى تشتت القوى السياسية وصعوبة الوصول الى التوافقات وبالتالي اتخاذ القرارات السريعة والفعالة.

هيكلية البحث: شملت هيكلية البحث على فرعين رئيسين:

الفرع الاول: ماهية الانظمة البرلمانية التعددية

الفرع الثاني: آليات ادارة الدولة (الفيدرالية والديمقراطية التوافقية) كآلية مؤسساتية سياسية لإدراة الأنظمة البرلمانية التعددية

الفرع الاول: ماهية الانظمة البرلمانية التعددية

تقليدياً يعرف، النظام البرلماني على انَّه نظام نيابي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات، إلا أنَّ هناك سمات يتميز بها النظام البرلماني عن بقية الانظمة النيابية بخصائصها المعروفة، من ابرز تلك السمات مبدأ المسؤولية السياسية للحكومة، وهو أحد تقنيات وقواعد الحكم الاسياسية في النظام البرلماني، والذي يرتبط ببقية ضوابط هذا النظام وكما يلي[1]:

١- الوزارة كهيئة ذات كيان مستقل متكونة من: رئيس مجلس الوزراء، والوزراء يعملون بشكل متضامن، لها الدور المحوري في السلطة التنفيذية، اذ تهيمن الوزارة على وظيفة التنفيذ، ولها ذاتية مستقلة عن رئيس الدولة، وهي مسؤولة مسؤولية سياسة كاملة عن اعمالها لأنَّها الهيأة المختصة برسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة على عكس رئيس/ ملك الدولة الذي يكون المنصب رمزياً بروتكولياً، لا يعدو كونه مركز شرف، ومن ثم ليس له سلطات تنفذية فعلية، لذلك هو غير مسؤول سياساً انما مسؤول جنائياً فقط[2] وبذلك تختلف اهمية الوزارة في النظام البرلماني عن النظام الرئاسي الذي تكون فيه الوزارة غير مستقلة وليس لها ذاتية خاصة اذ ينفرد الرئيس بالوظيفة التنفيذية والوزراء هم مجرد معاونون او مستشارون يعينهم الرئيس ويقيلهم وحده متى شاء، فهو المسؤول دستورياً عن وظيفة التنفيذ امام الامة ؛ لأنَّه منتخب ، وعلى قدم المساواة مع السلطة التشريعية المنتخبة ايضاً[3].

والامر مختلف تماماً عن النظام المجلسي الذي يخلو من الوزارة اذ أنَّ الوظيفتان التشريعية والتنفيذية بيد الجمعية الفدرالية التي تتكون من مجلسين نيابيين وكلاهما يمارس وظائف منفردة، وهناك استثناءات تتخذ فيها القرارات بصورة مشتركة، تقوم الجمعية بتفويض وظيفة التنفيذ الى المجلس الفدرالي المنتخب من الجمعية ويكون المجلس مسؤولاً امام الجمعية الفدرالية عن ممارسة الوظيفة التنفيذية باعتباره نائب/مفوض عن الجمعية ولا يعد

إنَّ تنظيم العلاقة بين السلطتين قائم على فكرة التوازن بينهما (الرقابة المتبادلة) وتنطلق من مبدأ التوازن في القوة

(١) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، (جامعة بغداد: ١٩٨٦)، ص٣٩.

(٢) ميثم حسين الشافعي، وضع السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)، مجلة اهل البيت ، العدد(٢٢)، (جامعة اهل البيت: ٢٠١٨)، ص٤٣١.

(٣) عوض رجب الليمون، حق حل المجلس النيابي في النظام الدستوري «دراسة مقارنة»، ط١،)عمان، دار وائل للنشر والتوزيع: ٢٠١٥)، ص٢٣.

صاحب اختصاص اصيل للتنفيذ[٤].

والجمعية لا تعين اعضاء المجلس فقط، وانما تعين رئيس الدولة (يسمى رئيس الجمهورية او رئيس الوزراء) بالانتخاب من بين اعضاء المجلس الفدرالي لسنة واحدة غير قابلة للتجديد وللرئيس وظائف تشريفية بحتة وليس له سلطات ازاء الجمعية الفدرالية او المجلس الفدرالي ولا يتميز عن المجلس سوى بتلك الاختصاصات التشريفية[٥].

٢- قاعدة التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية: إنَّ تنظيم العلاقة بين السلطتين قائم على فكرة التوازن بينهما (الرقابة المتبادلة) وتنطلق من مبدأ التوازن في القوة إذ أنَّ لكل منهما وسائل محاسبة ومراقبة الاخرى فالوزارة مسؤولة سياسياً أمام البرلمان، وله الحق في توجيه الاسئلة والاستجوابات والتحقيق ووصولاً الى سحب الثقة عن الوزراء بصورة جماعية أو فردية واذا تم طرح الثقة فعليها الاسقالة بالمقابل، للوزارة سلطة حل البرلمان وهكذا فكرة التوازن بالنظام البرلماني تقوم على التأثير والتأثر بين السلطات[٦]، وهذا ما يجعله يختلف عن النظام الرئاسي الذي يخلو من رقابة السلطة التشريعية على رئيس الجمهورية والوزراء فهو غير مسؤول سياسياً امام البرلمان، وكذلك لا يحق للبرلمان أنْ يوجه اسئلة او استجوابات للوزراء[٧] كما لا يحق له مساءلتهم سياسياً وطرح الثقة عنهم، وبالتالي لا يستطيع اقالتهم، كذلك لا يمتلك الرئيس حل البرلمان، فالنظام الرئاسي يقوم على فكرة الفصل الجامد والمساواة التامة بين السلطتين، والرئيس منتخب وعلى قدم المساواة مع السلطة التشريعية إذ أنَّ الهيئتين نيابيتين كل منهما تستقل بوظيفتها ازاء الاخرى ولا تسأل الا امام هيئة الناخبين[٨].

اما النظام المجلسي فتكون العلاقة بين التشريع والتنفيذ على اساس تبعية التنفيذ للتشريع، يكون المجلس مسؤولاً امام الجمعية، ولها وسائل رقابة عليه مثل السؤال والاستجواب وصولاً لسحب الثقة. بالمقابل لا يملك المجلس اي تأثير رقابي على الجمعية لأنَّه منبثق عنها[٩].

٣-توزيع الاختصاصات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يكون مرناً

(٤) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط٢،(عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع: عمان)، ص٣٨٨.

(٥) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ط١، (الاردن، دار مجدلاوي: ٢٠٠٤)،ص٢٦٤.

(٦) انس غانم جبارة، توازن السلطة في النظام البرلماني- دستور ٢٠٠٥ العراقي نموذجاً، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٢)، (جامعة الانبار: ٢٠١٩)، ص٤١١. افين خالد عبد الرحمن، المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني (دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ أنموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، العدد(٣٠)، (الجامعة المستنصرية: ٢٠١٦)، ص١٠٦.

(٧) عدنان عاجل عبيد، محمد فاهم سلمان، النظام الاجرائي للسؤال البرلماني (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٣)، (جامعة بابل: ٢٠١٧)،ص٢٧٠.

(٨) احمد سرحال،النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، ط١،(لبنان: دار الفكر العربي، ١٩٩٠)، ص١٨-٢٠.

(٩) عادل ثابت، النظم السياسية، ب.ط، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة: ٢٠٠٧)، ص١١٨.

غير جامد قائم على التعاون والتداخل فالتشريع يكون من اختصاص البرلمان، وفي الوقت نفسه تشاركه الحكومة في هذه الوظيفة عن طريق اقتراح مشاريع القوانين والاشتراك في مناقشتها[١٠] أما وظيفة التنفيذ ومسؤولية وضع السياسة العامة للدولة تكون من مسؤولية السلطة التنفيذية، بالمقابل للسلطة التشريعية حق مناقشتها وابداء الرأي فيها، والتصديق على اعمال الحكومة مثل الخطط الحكومية وصبها على شكل قوانين، والمصادقة على اعمال الوزارة مثل التصديق على العمل التفيذي الذي يتصل بالمصلحة العليا للدولة كالاتفاقات الدولية والمعاهدات.... الخ ، إذ تبقى معلقة في نفاذها على تصديق البرلمان[١١].

على عكس النظام الرئاسي الذي يكون توزيع الاختصاص فيه جامداً بسبب الفصل العضوي والوظيفي للسلطتين التشريعية والتنفيذية اذ تتمتع السلطة التشريعية في الاستقلالية عن الحكومة في تنظيم انعقادها دون الرجوع لدعوة خاصة من الحكومة، وليس للحكومة الحق في اقتراح القوانين ولا لها السلطة في اعداد الموازنة، ولا يحق للوزراء دخول البرلمان والمشاركة في مشاريع القوانين او ابداء الرأي فيها، وإنْ حضروا فيعدون من ضمن الجمهور[١٢]

إن الديمقراطية المستقرة ممكنة فقط بالمجتمعات المتجانسة نسبياً، ولا تتوافق مع بنية المجتمع المتعدد غير المتجانس

اما في النظام المجلسي كما ذكر انفاً فتوزيع السلطات قائم على اساس تبعية التنفيذ للتشريع، وهناك تداخل عضوي ووظيفي اذ تهيمن الجمعية على المجلس الفدرالي بصورة كاملة بالمقابل لاعضاء المجلس الحق في حضور جلسات الجمعية باعتبارهم اعضاء فيها؛ لانهم مسؤولون امام الجمعية عن طرح الاسئلة واستجوبات عدم حضورهم في جلسات الجمعية للرد على الاستفسارات الموجهة اليهم[١٣].

٤-مسؤولية الوزارة والبرلمان امام هيئة الناخبين، وتبرز في حال الخلاف بين السلطتين في القضايا السياسية الكبرى والاتجاه لحل البرلمان، حيث تعرض المسألة امام هيئة الناخبين عبر صناديق الانتخابات او الاستفتاء؛ لأنَّ للناخبين القرار بتأييد الحكومة او رفضها مما يفضي الى تولي المعارضة للحكم.

(١٠) هند محمود حميد، النظام البرلماني في المغرب، مجلة دراسات دولية، العدد(٧٦)، (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد(٧٦: ٢٠١٩)، ص١٢٥.

(١١) اسماعيل فاضل حلواص ادم، العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في النظام الرئاسي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد(٢٤)، (جامعة كركوك: ٢٠١٨)، ص١٥٤.

(١٢) ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

(١٣) حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، مصدر سبق ذكره، ص٣٦.

اما الان، فتشكل الأنظمة البرلمانية الحديثة بشكل مختلف جداً تبعاً لمنظومات الأحزاب التي تغير بعمق العلاقات بين البرلمان والحكومة، يفترض ذلك تميز جوهري على هذا الصعيد بين الانظمة الأغلبية والتعددية: لذا يقسم النظام البرلماني تبعاً لذلك الى[١٤]:

١. انظمة برلمانية اغلبية: هو حصول حزب واحد على الأغلبية المطلقة للأصوات الانتخابية والمقاعد البرلمانية، وهكذا يمكن أنْ تستند الحكومات الى اغلبية متجانسة وثابتة فنكون هنا امام حكومة اغلبية.

٢. انظمة برلمانية ذات الحزبية المتعددة (منظومات اكثر من حزبين) وتعني في ابسط معانيها نظاماً يوجد فيه اكثر من حزبين، تمارس السلطة فيه عن طريق تشكيل ائتلافات،[١٥] كما يتم توضيحه لاحقاً.

وهنا تكون التعددية الحزبية تجسيد للتعددية الاجتماعية، أي أنَّ التعددية الثانية هي الأساس للتعددية الاولى، ويقتضي المنطق في الغالب بأن التعددية الحزبية لا يمكن أنْ توجد الا عند وجود تعددية اجتماعية-سياسية أي قوى اجتماعية ومصالح اجتماعية مختلفة لها رؤى سياسية مختلفة، تعبر عنها[١٦]. وهذه المجتمعات يطلق عليها المجتمعات التعددية[١٧].

وبشأن هذه المجتمعات ذات التعددية الاجتماعية وبصورة خاصة التي تشهد عدم تجانس واختلافات اجتماعية، ومن تجارب غالبيتها في عدم الاستقرار الاجتماعي-السياسي[١٨]، جادل كبار المفكرين السياسيين في اطار ادارتها بشكل ديمقراطي، أن الديمقراطية المستقرة ممكنة فقط

(١٤) موريس دوفرجية، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة: جورج سعد، ط١، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: ١٩٩٢)، ص١٠١.

(١٥) صالح جواد الكاظم و علي غالي العاني، الأنظمة السياسية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،(جامعة بغداد: ١٩٩٠_١٩٩١)، ص١٤٤.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) اسعد طارش عبد الرضا_فراس كوركيس عزيز، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، (مجلة دراسات دولية، العدد(٦٣))، ص٢٤٢.

(١٨) تواجه الهوية الوطنية السياسية إشكالية في عملية بنائها وقبول مجتمعها بها، عندما تتكون الجماعة الوطنية السياسية من جماعات فرعية ذات هوية اجتماعية متنوعة وتسعى إحدى تلك الجماعات أو كل واحدة منها إلى تقديم هويتها الفرعية بوصفها مشروعا لهوية وطنية سياسية عامة تحتوي الهويات المغايرة وتذيبها فيها، وهو ما يدفع حاملي تلك الهويات إلى التمسك بهوياتهم مما يمنع تحقيق الاندماج الوطني المشروط بالانتماء إلى هوية وطنية سياسية جامعة تحترم وجود وحريات الهويات الفرعية المندمجة في إطارها. ويعاني عراق اليوم من أزمة هوية ظاهرة و نستطيع القول إن هذه الأزمة ترجع إلى تأسيس الدولة العراقية فلم يتفق العراقيون على هوية وطنية جامعة.

- Israa Abd Ali Kadhim، Challenges of National Identity in Qatar، Namibia Journal for Studies، Issue ٣٢d، ٢٠٢٣، p٤٨٣.

ان الهوية الوطنية ليست فطرية بل يجب ان تُبنى وتتشكل ويعاد النظر في بنائها وفقاً للتوجهات السياسية، ونشوء الحاجة لتعزيز الانتماء للوطن والامة.

بالمجتمعات المتجانسة نسبياً، ولا تتوافق مع بنية المجتمع المتعدد غير المتجانس[١٩]. ووجدوا أنَّ هذه المجتمعات تحتاج الى طرائق ادارة خاصة، ضمن السياقات الديمقراطية، فالاختلافات الاجتماعية تزيد الصراع الاجتماعي-السياسي، بالمقارنة مع الدول التي تتمتع بتجانس اجتماعي تام، وهذا ما فسر المستويات المنخفضة نسبياً للصراع فيها، على عكس الدول ذات التعددية الاجتماعية غير المتجانسة، التي تتسم بمستوى عالٍ من الصراعات، والتي بدورها تنتج عدم الاستقرار[٢٠].

وحتى يُحقق الاستقرار في هذه المجتمعات لابدَّ من الاقرار بالتعددية السياسية، التي تنطوي على:

١. حرية التعبير وحق تأسيس الجمعيات المدنية وتحويل السياسة شأن عام والعمل السياسي الى حق عمومي، ولا يمكن التحدث عن أي تعددية سياسية إنْ لم تقترن بالتمثيل السياسي[٢١]، والأحزاب السياسية هي الوسيلة المؤسساتية الأساسية لترجمة الانقسامات المجتمعية في الميدان السياسي[٢٢].
٢. وجوب الحد من سلطة الدولة، بما يحقق ضمان حرية الفرد، كما يمنع سيطرة الحزب الواحد او اعتناق الدولة ديانة واحدة[٢٣].
٣. توزيع السلطة السياسية عن طريق ترتيبات او اشكال مؤسساتية بحيث لا تكون فيه الهيمنة حكراً على جماعة واحدة (سياسية، ايدولوجية، فكرية، اثنية)[٢٤]. وهذه النقطة كانت الاساس في بروز نظرية الديمقراطية التوافقية.

(19) Benjamin Reilly، Democracy In Divided Societies Electoral Engineering For Conflict Management، Cambridce University Press)، The United Kingdom: 2001،(P1.

(٢٠) روبرت أ دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء ابو زيد-علي الدين هلال، ط١، (مركز الاهرام للدراسات والنشر، القاهرة: ١٩٩٣)، ص١٢٥. ولمزيد من التفاصيل عن التعددية ينظر: بتول حسين علوان_احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، (مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (٢: ٢٠١٩، الجامعة الاردنية).

(٢١) عبدالاله بلقيز، حول الديمقراطية في البدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٦)، (مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان: ١٩٩٨)، ص٧٨.

(٢٢) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط١،(بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد- ٢٠٠٦،)، ص١٣١.

(٢٣) احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية(لبنان ،بيروت:، مكتبة لبنان،١٩٨٠)، ص١٠٦.

(٢٤) صالح جواد الكاظم و علي غالي العاني، الأنظمة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣.

الفرع الثاني: آليات ادارة الدولة (الفيدرالية الديمقراطية التو افقية)/ كآلية مؤسساتية سياسية لإدراة الأنظمة البرلمانية التعددية

اولاً: ماهية الديمقراطية التو افقية

وجدت انماطاً عدة من الديمقراطية متشابهة في جوهرها مختلفة في تفاصيلها، انعكاساً للواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي للبلدان التي نشأت او طبقت فيها وتطورت عبر المراحل التاريخية التي مرَّت بها تلك البلدان.

وفي المجمل قامت فكرة الديموقراطية، في ممارساتها التاريخية، والتي لخصها المفكرون السياسون(جون لوك ومونتسكيو) بثلاثة مبادئ: (الحكم بالرضا عبر الانتخابات، وحكم الأكثرية أو الأغلبية «الفائز بأكبر عدد من الأصوات»، وتقسيم السلطات)، التي شكلت نظرية أُصطلح عليها بمفهوم الحكم الأغلبي أو الديمقراطية الاغلبية[٢٥].

هذه النظرية الكلاسيكية نشأت من اقتباس تجربة الديمقراطيات المبكرة في انكلترا، فرنسا، أميركا، في القرنين الثامن والتاسع عشر، التي ولدت الديمقراطية الأغلبية وترسخت في هذه البلدان المتجانسة اجتماعياً، وهو تجانس لا يقسمها على أقليات وأكثريات دينية، أو إثنية، أو ثقافية[٢٦].

فالديمقراطية مستقرة في تلك المجتمعات المتجانسة نسبياً،لا تتوافق في الغالب مع بنية المجتمع المتعدد غير المتجانس؛ لأنّها في الغالب ستؤدي الى استبداد الاكثرية، وبالتالي انعدام الاستقرار[٢٧]، فيمكن تحقيق ذلك الاستقرار من تصميم أنظمة سياسية تستوعب هذه الصراعات وتعزز بدلاً من ذلك التوافق بين المجموعات المختلفة، عن طريق مشاركة المجموعات المختلفة في النظام السياسي [٢٨].

والديمقراطية التوافقية أحد النماذج لممارسة السلطة بالمشاركة في الدول المتعددة أو المتنوعة مجتمعياً، التي تعاني من ضعف الوحدة الوطنية، والتوتر الاجتماعي، والأزمات السياسية. ولذلك ابتكر بعض علماء السياسة والمفكرين نظرية الديمقراطية التوافقية، ومن أبرز

(٢٥) ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ، مصدر بق ذكره، ص٦

(٢٦) المصدر نفسه، ص٦

(27) Benjamin Reilly، Democracy In Divided Societies Electoral Engineering For Conflict Management، I Bid،P1.

(28) Muntasser، M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Журнал политической философии и социологии политики «Полития. Анализ. Хроника. Прогноз» 104. No.1: 110-130،p346.

المنظرين لهذا المفهوم المفكر الهولندي آرنت ليبهارت[٢٩].

لذا بنيت الديمقراطية التوافقية، على ثلاثة ركائز تشكل الاساس التي تقوم عليه، هي[٣٠]:

١. المجتمع المتعدد غير المتجانس: يمثل البنية الأساسية لتطبيق الديمقراطية التوافقية، الذي عرفه ليبهارت بأنه «المجتمع المقسّم وفقا لما يطلق عليه هارين أكشتاين– «الانقسامات القطاعية» التي تربط ربطاً وثيقاً بين الانقسامات السياسية وخطوط التباينات الاجتماعية القائمة موضوعيا، سيّما تلك القائمة في مجتمع معين على أسس عدة دينية، لغوية، إقليمية، ثقافية، إيديولوجية، عرقية.. الخ، بحيث تنقسم الأحزاب، وسائل الإعلام، المدارس، المنظمات الاجتماعية وفقا لخطوط الانقسام الاجتماعي.

٢. طريقة إدارة هذه الانقسامات القطاعية سياسياً وهو ما أسماه ليمبروخ بالديمقراطية الوفاقية، وهي تعني «إستراتيجية في إدارة النزاعات من التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية».

٣. والركيزة الثالثة هي «تحالف النخب»، الممثلة لجماعاتها الإثنية أو الدينية أو العرقية، التي لابدَّ أنّ تعمل على نحو يضمن، ميزات عدة[٣١]:

أ- الاستيعاب: استعياب الجماعات غير المتجانسة من تلبيه مطالبها ومصالحها المختلفة.

ب- تجاوز الانقسامات: عن طريق دخول النخب الممثلة في إطار برنامج مشترك مع نظرائها في المجتمع.

ج- الارادة السياسية: والتي تتمثل بالحفاظ على النظام السياسي التوافقي، كخيار انسب للحفاظ على الاستقرار ووحدة الكيان السياسي.

د- حساب التداعيات: اي أنْ تدرك النخب الممثلة تداعيات ومخاطر التشظي السياسي والاخفاق في الوصول إلى توافق.

ومن الجدير ذكره أنَّ الديمقراطية التوافقية ليست نظاماً بالضد او نقيضاً للديمقراطية الاغلبية، انما نظام مصمم وفق المبادئ

(٢٩) حسن تركي عمير، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية،) مجلة جامعة ديالى للبحوث الانسانية، العدد (٥٨)، مجلة جامعة ديالى، ٢٠١٣، ص١٤٠.

(٣٠) منتصر مجيد حميد، دور القيادات في الانتقال بالتنمية السياسية في المشرق العربي: دراسة مقارنة، أنموذج العراق ولبنان ١٩٩٠-٢٠١٠، اطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية: ٢٠١٢)، ص٩٢.

(٣١) حسن حارث ، التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، (مجلة سياسات عربية ، العدد (٢٣): ٢٠١٦)، ص٤٠. ولمزيد من التفاصيل حول مزايا الديمقراطية التوافقية ينظر الى: آمنة محمد علي، اشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(٥١)، (الجامعة المستنصرية: ٢٠١٥)، ص٩٢.

الديمقراطية، لتحقيق مبتغاها الا وهي المساواة، عن طريق منعها استبداد الاغلبية في المجتمعات التعددية غير المتجانسة، تجنباً للصراعات التي يقودها اليها هذا الاستبداد، لذلك جاءت كنظرية فكرية لدعم الاختلافات المجتمعية واظهارها وقبولها، بشكل مؤطر سياسياً[٣٢].

(٣٢) المصدر نفسه، ص٤١.

أي: أنَّ الديمقراطية التوافقية هي نوع من الديمقراطية، لابدّ أنْ تتضمن: (الضوابط والآليات والمؤسسات) الموجودة في الديمقراطية، ولهذا فالديمقراطية التوافقية تعرف على أنَّها حل توافقي مرحلي لحل مشكلة آنية ولكن بعد تجاوز المشكلة يجب أنْ تحقق الديمقراطية كهدف، اي أنَّ الديمقراطية التوافقية وسيلة وليست غاية[٣٣].

الديمقراطية التوافقية تعرف على أنَّها حل توافقي مرحلي لحل مشكلة آنية ولكن بعد تجاوز المشكلة يجب أنْ تحقق الديمقراطية كهدف

(٣٣) علي خليفة الكواري، لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مجموعة باحثين،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية : ٢٠٠٩)،ص١٧٩ - ١٨٠.

ثانياً: العقد الاجتماعي للديمقراطية التو افقية

غالباً ما تتم التوافقية بواسطة ميثاق تعاقدي يعكس اتفاقات النخب المختلفة، فالميثاق خطوة بالغة الاهمية اذ يُعدّ جوهر الديمقراطية التوافقية، فهو يضبط حدود الوفاق والاتفاق بالنسبة لكل الاطراف ويعكس التوازنات بينها، ولا بدَّ أنْ يتسم هذا الميثاق، ب[٣٤]:

١. شمولية جميع القوى واللاعبين السياسيين الفاعلين على الساحة السياسية، بذلك الشمول يضمن احترام هذا التعاقد من الاطراف كافة، ولكي لا يتم اختراقه او افشاله، من تلك القوى.
٢. تضمين القضايا المركزية والجوهرية؛ لانَّ غالبية الاتفاق على القضايا الادارية والاجرائية الآنية غالباً لا تحمل سمة الديمومة والاستمرارية.
٣. تمثيل القوى كافة ذات الوزن حتى التاريخي منها، والتي كانت مهيمنة تقليدياً واشعارها أنَّ مصالحها الحيوية مصانة، لأنَّ دورها مهم في اضافة الشرعية وضمان ثقة الاطراف الدولية.

(٣٤) رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية : ٢٠٠٦)، ص٩٠.

ومن المهم توضيحه في السياق ذاته، أن الديمقراطية التوافقية في الاساس تعاقد مجتمعي متجدد ودون التجدد لا تكون هناك ديمقراطية، لان الأجيال تتغير والتوازنات تتغير، فأن حدث توافق في فترة معينة خوفاً

من حرب أهلية او ماشابه ذلك، فهذا ليس معناه الاستمرار بعد انتهاء الازمة للعمل بالآليات نفسها، اي: لابدّ أنْ يتسم ميثاق الديمقراطية التوافقية بالمرونة تجاه القضايا المتجددة[٣٥].

ثالثاً: آليات عمل الديمقراطية التو افقية

تعمل الديمقراطية التوافقية على فكرة مشاركة السلطة التي تتضمن شقين رئيسين، هما، تقاسم السلطة افقياً عبر المؤسسات السياسية، وعامودياً من خلال الحكم الذاتي، **والشق الاول** يتم عن طريق أربع آليات رئيسية، يتضمنها الميثاق التأسيسي أو التصميم الدستوري للنظام، وهي[٣٦]:

١. **الائتلاف الواسع:** يتمثل في تقاسم وتشارك السلطة عن طريق تحالف جميع القوى والاحزاب السياسية، الممثلة لمكونات المجتمع، ويتم اتخاذ القرارات من خلال الاتفاق، ويتخذ تقاسم السلطة في الحكومات الائتلافية الواسعة اشكالا متعددة، أما: حكومة الائتلاف الواسع في حالة النظم البرلماني، أو من خلال المجالس أو اللجان الموسعة الاستشارية في النظام الرئاسي[٣٧].

٢. **الفيتو المتبادل:** ويعني حق كل جماعة مشتركة في الائتلاف التوافقي لها حق الاعتراض، وبمقتضى هذا الحق يمكن منع صدور نمط معين من القرارات وليس جميعها، فالقرارات تكون على نوعين، الأول: قرارات يجري فيها الفيتو، وهي: التي تمس المصالح الفئوية للجماعات المؤتلفة ، والتي يمكن أن تعترض على هذا النوع من القرارات إذا وجدت أن فيها ضررا كبيرا عليها، الثاني: قرارات لا يجري فيها الفيتو، وهي: عادة القرارات التي يكون تأثيرها محدوداً على الجماعات المؤتلفة ويتم اتخاذها عن طريق التصويت[٣٨].

٣. **الاستقلال الفئوي:** ينطوي على صلاحية الاقلية في حكم نفسها، اذ ينبغي أنْ تتمتع بحق تقرير مصيرها والتصرف في شؤونها الخاصة مع مشاركتها الفئات او الاقليات الأخرى في اتخاذ القرارات

(٣٥) علي خليفة الكواري، لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مصدر سبق ذكره، ص١٧٩-١٨٠

(٣٦) رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني، سلسلة الدراسة والمعلومات، برنامج الامم المتحدة الانمائي، (بيروت: ٢٠٠٧)ص١٩_٢١.

(٣٧) عبد العظيم جبر حافظ، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الواقع... الاشكالية...الحلول، المجلة السياسية والدولية، العدد(٣٥_٣٦)، (الجامعة المستنصرية: ٢٠١٧)، ص٥١٤.

(٣٨) عبير محمد عبد، الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم داعش الارهابي، مجلة قضايا سياسية، العدد (٦٨) (جامعة النهرين: ٢٠٢٢)، ص٣٢٧.

وإدارة شؤون البلاد على قدر حجمها[٣٩].

٤. مبدأ النسبية: وتعني في مجملها[٤٠]:

- التمثيل النسبي في المؤسسات السياسية والادارية عن طريق المحاصصة بين المكونات الاجتماعية التي تكون المعيار الاساسي في توزيع الوظائف العامة، وكذلك التمثيل السياسي، أي أن كل جماعة تؤثر في قرار ما بالنسبة لقوتها العددية، ووفقا لليبهارت، فان مبدأ النسبية هو مبدأ مهم ينسحب على النظام الانتخابي، إذ يقضي مبدأ النسبية اتباع التمثيل النسبي في النظام الانتخابي، لانه اكثر النظم الانتخابية ملاءمة للمجتمعات التعددية.
- توزيع الموارد المالية العامة على المكونات كلاً وفق نسبته من اجمالي السكان.

رابعاً: شروط تطبيق الديمقراطية التو افقية

طرح ليبهارت شروطاً عدة او ظروفاً ملائمة لتطبيق النظام الديمقراطي التوافقي، لابد من توافرها لتحقيق النتائج المرجوة منه، وهي[٤١]:

١. غياب أغلبية اجتماعية راسخة ففي حال وجودها، ستفضل حكم الأغلبية على النظام التوافقي، وفي حال تطبيق الاخير سيؤدي إلى الفشل كما هو الحال في قبرص عام ١٩٦٣[*].
٢. عدم وجود فروق اجتماعية عميقة وكبيرة في مكونات المجتمع.
٣. قلة عدد الجماعات المنقسمة في المجتمع، ففي حال وجود مجموعات عديدة، فإن عملية المفاوضات بينها ستكون صعبة جدا ومعقدة.
٤. التقارب في حجم المجموعات نسبياً، الامر الذي يسهم في وجود توازن للقوى في ما بينها.
٥. يفضل أنْ يكون عدد السكان ليس كبيراً، حتى تصبح عملية صنع القرار أقل تعقيدًا.
٦. وجود تحديات خارجية، تسهم في تعزيز الوحدة الداخلية.
٧. وجود انتماء جامع «وطني» بدرجة مقبولة يوحد الجماعات المنقسمة بحيث يغطي الولاءات الفرعية.

(٣٩) ياسين محمد سعد البكري، اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، (مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية، العدد(٢٧)، الجامعة المستنصرية)، ص٦٠.

(٤٠) رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني، سلسلة الدراسات والمعلومات من مشروع برنامج الامم الانمائي undp في مجلس النواب اللبناني، ٢٠٠٧، ص٢٣.

(٤١) عزمي بشارة ، تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملائمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٠)، ٢٠١٨، ص١٦.

(*) بعد استقلال جزيرة قبرص ذات التنوع الاجتماعي من الاحتلال البريطاني، وضعت اتفاقيتي الاستقلال (زيورخ-لندن) اللتان وضعتا اساس دولة قبرص من خلال دستور ١٩٦٠ والذي نظم السلطة طائفياً من هنا كانت بداية ازمة كبيرة ولدها عدم الاتفاق على توزيع المناصب السياسية والادارية بين اغلبية القبارصة اليونان الذين يشكلون (٨٠٪) من السكان واقلية القبارصة التركية الذين يشكلون (١٨٪) كانت ابرز النقاط الخلافية التمثيل في البرلمان اذ اعترض القبارصة اليونان على تمثيلهم الذي يشكل (٣٠٪) من المقاعد البرلمانية وعلى النسبة نفسها في الوظائف المدنية و(٤٠٪) في الجيش والشرطة مقابل الاقلية المتمثلة بالقبارصة الاتراك الذين كان تمثيلهم اعلى في

٨. تبني مبادئ التسوية والحلول الوسطية لتعزيز التوافقية.

خامساً: عيوب الديمقراطية التو افقية

بمقابل مزايا تحقيق الاستقرار عن طريق توسيع المشاركة وحماية المكونات المختلفة وخاصة الاقليات، واجهت الديمقراطية التوافقية انتقادات عدة، سواء على صعيد آليات عملها، او على صعيد تبنيها:

١. الانتقادات الموجهة على صعيد ظروف تبنيها:

تم عرض ثلاث مشكلات خطيرة قد تسببها التوافقية، في حال عدم وجود الظروف المؤاتية لها[٤٢]:

أ- **ظروف تبني** الديمقراطية التوافقية: اي وبالرغم من وجود شروط لنجاح تطبيق الديمقراطية التوافقية لكن لكل بلد ظروفه وتجربته الخاصة، ونجاحها في بلد ما لا يعني نجاحها في بلد غيره؛ لأنَّ الديمقراطية التوافقية نظام ذو نشأة واقعية وليس فلسفية، وإنّ اذا ما تبنت بالظروف غير المناسبة ستودي الى فوضى اشد شراسة من سابقتها كما حدث في اليونان ١٩٦٣، كما تقدم.

ب- مشكلة **انحطاط** الديمقراطية التوافقية: اذ التوافقية وضعت بالأساس بوصفها حل لصراع المكونات عن طريق الاتفاق، لكنها قد تكون أحد أسباب اندلاعه مجدداً في حال غياب الاتفاق، لأنّ هذه المشكلة تحدث بكثرة داخل الأنظمة التي تحتوي على مكونات كثيرة يصعب تكوين الاتفاق بينها .

ج- **الجمود الذي يخلفه الانسداد السياسي** في الدولة ومؤسساتها في حال انهيار التوافق السياسي بين النخب الحاكمة، اذ تصبح المؤسسات مشلولة وغير قادرة على القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه المواطنين؛ لأنها مرهونة برضا النخب المتحالفة او عدم رضاها (اذ يدور النظام في دائرة مغلقة) وهذا ما يتم توضيحه لاحقاً في النموذج العراقي.

ثانياً: أما الانتقادات الموجهة لآلياتها[٤٣]:

١. انتقد الائتلاف الموسع بـ:

– في الغالب غير منتج لحكومة مستقرة، بالتالي بطء علمية اتخاذ

البرلمان والمناصب الحكومية ، لذلك عدو القبارصة اليونان التسوية غير شرعية مما ادى ازمات متوالية كانت نهايتها اندلاع حرب اهلية دموية عام ١٩٦٣.

(٤٢) سليم سوزه : الديمقراطية التوافقية في العراق : إعادة انتاج الأقليات الاثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية،)العدد (٥١)، المجلد(٩): ٢٠٢١(، ص٤٧-٤٨.

(٤٣) شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، ط١، معهد الدراسات الاستراتيجية،(بغداد_اربيل_ بيروت: ٢٠٠٧)،ص٢٥

القرارات، وكذلك ضعف أو انعدام المعارضة والرقابة البرلمانية، بإعتبار أنّ الجميع مشترك في الحكم.

- اشراك كل الأحزاب في السلطة كي تتقاسم الضمانات، ويولد المساومات والتسويات بينها، مما تؤدي الى حكومة غير متجانسة.
- ضعف المساءلة بسبب تشتت المسؤولية والتنصل من الواجبات، لأن تشتت السلطة يفتح باباً يمكن مسؤولية عدم تنفيذها على الشركاء[٤٤].
- حكومة توسطية وليست تمثيلية، فالمواطنون لا يختارون بأنفسهم حكومتهم ورؤسائها بشكل مباشر، وإنّما عن طريق ممثلي مكوناتهم[٤٥].

٢. الفيتو المتبادل ينطوي على خطر[٤٦] الجمود بسبب تعطيل عملية اتخاذ القرارات.

٣. النسبية تضمن مشاركة جميع المكونات في تولي الوظائف العامة بغض النظر عن مستوى الكفاءة والفعالية.

٤. الاستقلالية تكون غير منتجة لهوية وطنية، لأنها تفضي الى تقسيم المجتمع الى عناصر اكثر استقلالية، وتجانس، داخل قطاعاتها.

ومن الجدير ذكره، هناك انتقاد كبير للديمقراطية التوافقية الا وهو اقتصار تطبيقها في الغالب على النظام البرلماني مع استبعاد نسبي للنماذج الاخرى ومنها **النظام الرئاسي**، ولكن ليبهارت برر اختياره للنظام البرلماني كنموذج مناسب لتطبيق الديمقراطية التوافقية بالقول: إنَّ الديمقراطية التوافقية تتطلب تأثيراً اكبر للسلطة التنفيذية في مواجهة السلطة التشريعية والأنظمة الرئاسية تجعل ذلك التأثير صعباً للغاية، لما تتسم به من جمود في التعاون بين السلطات والاستقلالية الكبيرة للسلطة التنفيذية[٤٧]، إذ أنَّ تأسيس نظام في الدول التي تعاني من انقسامات حادة، يتطلب نظاماً يتيح مشاركة السلطة في الهيأة التنفيذية، فأن النظام البرلماني يوفر هذه الميزة، لأنّ مجلس الوزراء هو هيئة اتخاذ قرارات جماعية، فهو يقدم البيئة الامثل لتشكيل هيأة تنفيذية

(44) Ammar saaddoon-omar jumaahimran،roie of the accountablilty in public adminstraion of Iraq political institution post 2003، pjaef،17 (9)(2020)، P8612

(٤٥) جابرييل إيه آلموند وجي بنجهام باويل الابن ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر : نظرة عالمية ، ترجمة : هشام عبد الله ، ب.ط ، (عمان:دار الاهلية ، ١٩٩٨)ص١٤٠-١٤١.

(٤٦) محمد جاسم محمد، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد(٣)، (جامعة كربلاء: ٢٠١٣)، ص١٧٠.

(47) Nils-Christian Bormann، Partterns Of Democracy And Lts Critics، Center For Comparative And International Studies-University Of Zurich،2010،p2.

مشاركة للسلطة بشكل واسع، وكذلك توفر بيئة مناسبة للتعددية الحزبية تعبر عن رؤى المكونات المتعددة للمجتمع، فإنّه بأختصار يوفر مجلس الوزراء العمل على مبدأ المشاركة، وبرلمان قائم على التمثيل النسبي[٤٨]، وهذا ما يجعل التمثيل النسبي الطريقة الأمثل لتحقيق سلطة تشريعية تمثيلية بشكل واسع بالنسبة للمجتمعات المنقسمة، لكن يجب التنويه عن أنَّ نظام التمثيل النسبي يتضمن انواع عديدة، يحتاج المصمم الدستوري اختيار الانسب من بينها، بما يعمل على تحقيق العدالة والمساواة والتوازن، وينطوي على اكبر قدر من البساطة والشفافية وهذا ما يسمى بالهندسة الانتخابية[٤٩]، فالنقطة المهمة وهي القيمة الأساسية للديمقراطية التوافقية، تحقيق الاستقرار الذي يعتمد بالمقام الأول على الاندماج الذي يعزز من التمثيل الواسع في كل من الهيأة التشريعية والحكومة[٥٠].

وبناءً على ما تقدم استعمل ليبهارت تصنيف جديد للأنظمة وابتعد عن التصنيف الكلاسيكي تماماً واعتمد مؤشرين لتحديد نوع الديمقراطية :الاول تأثير الهيئة التنفيذية، والثاني النظام الانتخابي للتميز بين الانظمة التعددية والانظمة الاغلبية[٥١].

(٤٨) لاري دايموند، ومارك ف. بلانتر، الديمقراطية: ابحاث مختارة، ط١، (لبنان:شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٦)، ص٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ص٢٤٠.

(50) Ian O' Flynn، Review Article: Divided Societies And Deliberative Democracy، B.J.Pol.S. (37)، Cambridge Unversity Pass، The United Kindom،P734.،

(51) Nils-Christian Bormann، Partterns Of Democracy And Lts Critics، Center For Comparative And International Studies-University Of Zurich،2010،p2.

ثانيا :الفدرالية

الشق الثاني من الديمقراطية التوافقية هو الحكم الذاتي ومشاركة السلطة جغرافياً المتمثل ب النظام الفدرالي، كجزء من الاستقلال الفئوي للجماعات المختلفة(٥٢).

والذي يعرف: على أنَّه (تنظيم سياسي يتم فيه تقسيم الأنشطة الحكومية بين الحكومات الإقليمية والحكومة المركزية بطريقة تجعل كل نوع من هذه الحكومات تمتلك بعض الأنشطة التي يتخذ فيها القرارات النهائية)(٥٣).

اولاً: انواع الدول الفدرالية

ويكون النظام الفدرالي على نوعين(٥٤):

١. أنظمة فدرالية متطابقة(متماثلة):اي تكون الوحدات الاقليمية المكونة للدولة الفدرالية متطابقة اجتماعياً وذات طابع ثقافي متشابه في الاتحاد ككل.
٢. انظمة فدرالية غير المتطابقة (غير مثماثلة): الوحدات المكونة مختلفة عن بعضها البعض اجتماعياً وثقافياً، ويسمى هذا النوع فدرالية الهوية الذي يكون وسيلة لتحقيق السلم والاستقرار والتوافق المشترك في البلدان التعددية(٥٥).

ثانياً: طرائق تكوين الدولة الفدرالية

وتنشأ الدولة الفدرالية، باحدى الطريقتين(٥٦):

١. الاتحاد بالاندماج: اي من اتحاد دول مستقلة عدة، لتكوين دولة واحدة، نتيجة عوامل مشتركة.
٢. الاتحاد بالتفكك: اي من تفكك دولة معينة بسيطة الى دويلات عدة ذات سلطات مستقلة.

ثالثاً: توزيع الاختصاصات في الدول الفدرالية

تؤثر بدورها طريقة تكوين الاتحادات الفدرالية على طابع توزيع السلطات، فهناك ثلاث طرائق لتوزيع الوظائف، والإختصاصات بين الحكومة المركزية والحكومات الاقليمية، وهذه الطرائق هي(٥٧):

- الطريقة الاولى: وهي يكتفي الدستور بحصر اختصاص السلطة

(٥٢) ابتسام محمد العامري، الفدرالية : دراسة في المفهوم والخصائص واسباب التبني، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(٤٦)،(بيت الحكمة: ٢٠٢٣)، ص٦٣.

(53) Arendt Lijphart Patterns Of Democracy،Second Edition، Yale Unviersity Press/New Haven & London،2010،P175.

(54) Arendt Lijphart Patterns Of Democracy،I Bid، P187.

(٥٥) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الفدرالية ، الكراسات الاساسية لبناء الدستور، ٢٠١٥، ص١.

(٥٦) وليد كاصد الزيدي، الفدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، ط١، العتبة العباسية المقدسة-المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق،٢٠١٩، ص٦٧-٦٨. سداد سبع مولود، تحديات النظام الفدرالي في العراق ، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٣)، (كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين: ٢٠١٨)، ص٦٦.

(٥٧) محمد كامل ليلة النظم السياسية : الدولة والحكومة،(بيروت ، لبنان: دار النهضة العربية، ١٩٦٩)، ص١٣٩. وكذلك ينظر: عوض الليمون ، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري ، ط١،(عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠١٤)، ص٨٤.

المركزية وترك ماعدها للسلطة المحلية(*).

- الطريقة الثانية: وهي عكس الطريقة السابقة يحدد الدستور إختصاصات السلطة المحلية، وترك ماعدها للسلطة المركزية(**).
- الطريقة الثالثة: هي تحديد إختصاصات كل من السلطة المركزية والمحلية على وجه الحصر، وما يميز هذه الطريقة الجمود، ولا تتوافق مع المستجدات ولا تلم بالتفصيلات، لكن هناك دول تعتمدها مثل: كندا والهند وماليزيا(٥٨).

وهنا تطرح مسألة التوزيع المثالي للسلطات بين الحكومات في الدولة الفدرالية؟ والجواب ليس هناك توزيع مثالي بل التوزيع المناسب الذي تكون بموجبه كل حكومة قادرة على التصرف بمفردها في نطاق المسؤولية المنوطة بها والتي لا تقبل الجدل والاختلاف، وعلى ارض الواقع فقد تعذر على الدول الفدرالية تجنب التداخل في مسؤوليات الحكومات ومن المألوف في جميع الاتحادات وجود قدر من الاعتماد المتبادل، ولكن لابدّ من تناسب ورؤية واضحة في تنظيم ادارة النظام بحيث يحقق النتائج المرجوة منه(٥٩).

وفي السياق نفسه وبأتجاه آخر، هناك آليات عدة لحل الخلافات حول السلطات والصلاحيات في الدولة الفدرالية

تتخذ الدول الفدرالية في التعامل مع الخلافات التي تحدث حول السلطات والاختصاصات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية، احدى الطرائق الآتية نوضحها تباعاً(٦٠):

١. القضاء الدستوري: اي الاستعانة بالمحاكم الدستورية في حل الخلافات بين الحكومتين الاتحادية والمحلية، التي تعد طريقة تقليدية وأساسية لتفسير القانون حول الكيفية التي يجب أنْ تمارس عليها السلطات أو توضيح الأدوار الخاصة بكل مستوى من مستويات الحكومة، من ناحية الصلاحيات المشتركة والتعارض القانوني.
٢. سلطات الطوارئ: وهي سلطة منوطة للحكومة الاتحادية في بعض الأنظمة الفدرالية في ظل ظروف معينة خاصة لحالات الطوارئ،

* هذه الطريقة تطبق الدول الفدرالية المكونة بالاندماج هنا تقوم الوحدات المكونة بالتخلي عن بعض من سيادتها وصلاحيتها وتحتفظ بالجزء الاكبر منها، لتأسيس النظام الفدرالي، بهذا تكون سلطاتها واسعة، مثل الولايات المتحدة وسويسرا واستراليا.

** هذه الطريقة في الغالب تطبق في الفدرالية الناشئة بالتفكك التي تحتفظ الحكومة المركزية بقوتها وصلاحياتها، امثلة ذلك بلجيكا واسبانيا.

(٥٨) رونالد ل. واتس ، الأنظمة الفدرالية، ترجمة غالي برهومة، مها بسطامي، مها تكلا، منتدى الاتحادات الفدرالية،)كندا، ٢٠٠٦(، ص٤٦_٤٧.

(٥٩) فوزية خذا كرم عزيز، الفدرالية في العراق بين الاسس الدستورية والواقع السياسي والاقتصادي، مجلة الباحث الاعلامي، العدد(١٠)، (جامعة بغداد: ٢٠١٠)، ص١٤٩.

(٦٠) جورج اندرسون مقدمة عن الفدرالية،)منتدى الاتحادات الفدرالية،كندا ٢٠٠٧(، ص٥١-٥٧.

وهي سلطات استثنائية للتدخل في اختصاص الوحدات المكونة، تصل حد تعليق عمل السلطة العادية للحكومة المحلية مثل كندا الارجنتين نيجيريا.

٣. التعديلات الدستورية: قد يتم الاتفاق على التعديلات الدستورية، وفي كثير من الأحيان يتسم هذا الاجراء بصعوبات كبيرة لذلك يتم تجنبه لاسيما وفي الغالب أنّ دساتير الدول الفدرالية تكون دساتير جامدة، والبحث عن بدائل لما يسببه من صعوبات ومشكلات الاتفاق.

٤. التسويات السياسية: تتم بعد المفاوضات حول المسائل الخلافية بهدف الوصول الى اتفاقات بشأنها، وإن لم تنجح هذه الطريقة يتم اللجوء الى الاستفتاءات لعرض القضايا المطروحة لرأي المواطنين مثل سويسرا واثيوبيا.

وعموماً في سياق عمل غالبية الدول الفدرالية في حالة التنازع بين القانون الفدرالي وقانون الأقاليم في الاختصاصات المشتركة يحدد الدستور العلوية والسيادة للقانون الفدرالي، لكن هناك استثناءً مثل كندا، وكذلك الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ يسجل حالة فريدة على هذا المبدأ[٦١]

رابعاً: مزايا وعيوب النظام الفدرالي

١. المزايا:

اهم ما تعمل عليه الفدرالية في البلدان المنقسمة هو أنها حل توفيقي بين الرغبة في الوحدة والتضامن في قضايا معينة والرغبة في الاستقلال والحكم الذاتي في قضايا أخرى[٦٢]، إذ تعمل الفدرالية على توسيع رقعة النظام جغرافياً لإستيعاب المجموعات المختلفة وضمها للنظام السياسي، مما يحقق بدوره الاستقرار السياسي.

٢. العيوب:

بالمقابل طرحت مشكلات عدة قد تنجم عن تطبيق النظام الفدرالي[٦٣]:

١. تضارب الاختصاصات يؤدي الى ازدواجية العمل وعدم تماسكه، إذ يمكن للفدرالية أنْ تكرر الوظائف الحكومية وتؤدي الى تنفيذ

(٦١) رونالد ل. واتس ، الأنظمة الفدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

(٦٢) المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الفدرالية ، الكراسات الاساسية لبناء الدستور، ٢٠١٥، ص٢. ولمزيد من التفاصيل ينظر: ستار جبار علاي، الفدرالية في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العدد(٦٢)، (كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين: ٢٠٢٠).

(٦٣) يونغ كروفورد، التنوع العرقي والسياسة العامة: نظرة عامة، معهد الأمم المتحدة لتمنية البحوث، ص١١-ص١٢. لمزيد من التفاصيل ينظر: محمد عمر مولود- شورش حسن عمر، مظاهر فشل التجربة الفدرالية في العراق-دراسة تحليلة-، مجلة كلية الحقوق، العدد(العدد(١)، (جامعة النهرين: ٢٠٢٢)، ص٦٢.

سياسات متداخلة او متناقضة على مستويات مختلفة من الحكومة على الرغم أنَّ الدساتير تحاول التحديد بوضوح الوظائف والاختصاصات والصلاحيات، هذا ما قد يؤدي الى تدني النتائج وتقديم الخدمات وضياع المسؤولية بين المستويات وقد يصبح من الصعب على المواطن معرفة اين تكمن المسؤولية ومساءلة ومحاسبة المسؤولين، ويتطلب حل ذلك قضاء قوي ومستقل.

٢. تحتاج المناطق الى قاعدة مالية آمنة، اذا كانت عائداتها تأتي ببساطة عن طريق التمويل الفدرالي فأن قدرتها على الحكم الذاتي الفعال مقيد جداً.

٣. الخوف من النزعات الانفصالية في البلدان شديدة الانقسام وغير المستقرة.

٤. زيادة تكاليف التشغيل، وزيادة التباينات الإقليمية في الثروة والموارد[٦٤].

٥. احتمالية استبعاد للأقليات المصغرة، داخل الأقلية الرئيسية في الوحدات المكونة للدولة.

(٦٤) لمزيد من التفاصيل ينظر الى: باسم علي خريسان، الفدرالية المالية: دراسة في المفهوم والنتائج، مجلة العلوم السياسية، العدد(٤٩)، (جامعة بغداد: ٢٠١٥)، ص١٨٦.

الخاتمة:

إن العجز العراقي عن اتخاذ القرار ليس سببه الانقسام الطائفي والعرقي كما يتم الترويج فقط، بل أنَّ الخلل في بنية النظام ابتداءً من الآلية التي يتم منها تشكيل الحكومة، والعائدية السياسية غير الواضحة لهذه الحكومة، هو المعرقل الأساسي في هذا الشأن، وبالمحصلة فإذا كان النظام البرلماني (المثالي) يقيم توازناً متناغماً بين مؤسسات منفصلة ومترابطة في آن واحد، فإن موازين القوى السياسية تفرض بالتطبيق العملي في أغلب الاحيان تكريس أو عدم تكريس تلك النصوص الدستورية، فالديمقراطية التوافقية، كنظام نخبوي، تعاوني، انتقالي، يهدف لتحقيق الأستقرار السياسي_الاجتماعي، وهذا ما يجعله نظام سلوكي، بالدرجة الاولى، يعتمد اعتماداً كلياً على سلوك النخب القائمة عليه، ودورها في تأسيس وانجاح هذا النظام وتحقيق غايته، في الوصول الى نظام ديمقراطي راسخ.

قائمة المصادر

اولاً: الكتب

١. ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية ادارة السلطة، ط١، (دار مجدلاوي، الأردن: ٢٠٠٤).
٢. جابريل إيه آلموند وجي بنجهام باويل الابن، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية، ترجمة: هشام عبد الله، ب.ط، (دار الاهلية، عمان: ١٩٩٨).
٣. حسان محمد شفيق العاني، الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة، (جامعة بغداد: ١٩٨٦).
٤. احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، (مكتبة لبنان، بيروت:١٩٨٠).
٥. احمد سرحال، النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية، ط١، (دار الفكر العربي، لبنان: ١٩٩٠).
٦. ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط١، (مركز الدراسات الاستراتيجية، بغداد-بيروت، ٢٠٠٦).
٧. جورج اندرسون مقدمة عن الفدرالية، (منتدى الاتحادات الفدرالية، كندا، ٢٠٠٧).
٨. روبرت أ دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علاء ابو زيد-علي الدين هلال، ط١، (مركز الاهرام للدراسات والنشر، القاهرة، ١٩٩٣).
٩. رونالد ل. واتس ، الأنظمة الفدرالية، ترجمة غالي برهومة، مها بسطامي، مها تكلا، منتدى الاتحادات الفدرالية، (كندا: ٢٠٠٦).
١٠. شاكر الانباري، الديمقراطية التوافقية مفهومها ونماذجها، ط١، (معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد_اربيل_بيروت: ٢٠٠٧).
١١. صالح جواد الكاظم وعلي غالي العاني، الأنظمة السياسية، (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/جامعة بغداد: ١٩٩٠_١٩٩١).
١٢. عادل ثابت، النظم السياسية، ب.ط، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية: ٢٠٠٧).
١٣. عبد العظيم جبر حافظ، الديمقراطية التوافقية في العراق بعد عام ٢٠٠٣: الواقع... الاشكالية...الحلول، المجلة السياسية والدولية، العدد(٣٥_٣٦)، (الجامعة المستنصرية: ٢٠١٧).
١٤. علي خليفة الكواري، لماذا انتقل الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى، مجموعة باحثين، (مركز دراسات الوحدة العربية،

بيروت: ٢٠٠٩).
١٥. عوض الليمون ، الوجيز في النظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري ، ط١، (دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان: ٢٠١٤).
١٦. عوض رجب الليمون، حق حل المجلس النيابي في النظام الدستوري "دراسة مقارنة"، ط١، (دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥).
١٧. لاري دايموند، ومارك ف. بلانتر، الديمقراطية: ابحاث مختارة، ط١، (شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان: ٢٠١٦).
١٨. محمد كامل ليلة النظم السياسية: الدولة والحكومة، (دار النهضة العربية، بيروت، لبنان: ١٩٦٩).
١٩. منتصر مجيد حميد، دور القيادات في الانتقال بالتنمية السياسية في المشرق العربي: دراسة مقارنة، أنموذج العراق ولبنان ١٩٩٠-٢٠١٠، اطروحة دكتوراه منشورة، (جامعة بغداد/كلية العلوم السياسية: ٢٠١٢).
٢٠. موريس دوفرجية، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة: جورج سعد، ط١، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: ١٩٩٢).
٢١. نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، ط٢، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان: ٢٠١١).
٢٢. وليد كاصد الزيدي، الفدرالية دراسة في المصطلح والمفهوم والنظرية، ط١، (العتبة العباسية المقدسة-المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق:٢٠١٩).

المصادر الأجنبية:

1- Israa Abd Ali Kadhim Challenges of National Identity in Qatar, Namibia Journal for Studies, Issue 32d, 2023..,
2- Ammar saaddoon-omar jumaahimran,roie of the accountablilty in public adminstraion of Iraq political institution post 2003, pjaef,17 (9)(2020).
3- Arendt Lijphart Patterns Of Democracy,Second Edition, Yale Unviersity Press/New Haven & London,2010.
4- Benjamin Reilly, Democracy In Divided Societies Electoral Engineering For Conflict Management, Cambridce University Press, The United Kingdom, 2001.
5- Ian O' Flynn, Review Article: Divided Societies And Deliberative

Democracy, B.J.Pol.S. (37), Cambridge Unversity Pass, The United Kindom.

6- Muntasser, M. H. 2022. " State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." *Журнал политической философии и социологии политики* «*Полития*. *Анализ*. *Хроника*. *Прогноз*» 104. No.1: 110-130.

7- Nils-Christian Bormann, Partterns Of Democracy And Lts Critics, Center For Comparative And International Studies-University Of Zurich,2010.

الدوريات:

1. إبتسام محمد العامري، الفدرالية : دراسة في المفهوم والخصائص واسباب التبني، مجلة الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد(46)، (بيت الحكمة: 2023|).
2. اسعد طارش عبد الرضا_فراس كوركيس عزيز، التطورات السياسية في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد(63).
3. اسماعيل فاضل حلواص ادم، العلاقة بين السلطة التشريعية والتنفيذية في النظام الرئاسي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، العدد(24)، (جامعة كركوك: 2018).
4. افين خالد عبد الرحمن، المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني (دستور العراق لسنة 2005 أنموذجاً)، المجلة السياسية والدولية، العدد(30)، (الجامعة المستنصرية: 2016).
5. آمنة محمد علي، اشكالية تجربة الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد(51)، (الجامعة المستنصرية: 2015).
6. انس غانم جبارة، توازن السلطة في النظام البرلماني-دستور 2005 العراقي نموذجاً، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد(2)، (جامعة الانبار: 2019).
7. باسم علي خريسان، الفدرالية المالية: دراسة في المفهوم والنتائج، مجلة العلوم السياسية، العدد(49)، (جامعة بغداد: 2015).
8. بتول حسين علوان_احمد عدنان عزيز، التعددية والتسامح وأثرهما في تعزيز بناء المجتمع، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد (2)، 2019، الجامعة الاردنية.
9. حسن تركي عمير، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في الديمقراطية التوافقية، مجلة جامعة ديالى للبحوث الانسانية، العدد (58)، (مجلة جامعة ديالى: 2013).

10. حسن حارث ، التجربة التوافقية في العراق: النظرية والتطبيق والنتائج، مجلة سياسات عربية ، العدد (٢٣)، ٢٠١٦.
11. رضوان زيادة، الديمقراطية التوافقية كمرحلة أولية في عملية التحول الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٤)، (مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦).
12. رغيد الصلح، الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني، سلسلة الدراسة والمعلومات، برنامج الامم المتحدة الانمائي، (بيروت، 2007).
13. ستار جبار علاي، الفدرالية في العراق بعد العام 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد(62)، (كلية العلوم السياسية /جامعة النهرين، 2020).
14. سداد سبع مولود، تحديات النظام الفدرالي في العراق ، مجلة قضايا سياسية، العدد (53)، (كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، 2018).
15. سليم سوزه : الديمقراطية التوافقية في العراق : إعادة انتاج الأقليات الاثنية والدينية واللغوية بوصفها أقليات سياسية، العدد (٥١)، المجلد(٩)، ٢٠٢١.
16. عبدالاله بلقيز، حول الديمقراطية في البدان العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٣٦)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٨.
17. عبير محمد عبد، الديمقراطية التوافقية بعد تنظيم داعش الارهابي، مجلة قضايا سياسية، العدد (68) جامعة النهرين، 2022.
18. عدنان عاجل عبيد، محمد فاهم سلمان، النظام الاجرائي للسؤال البرلماني (دراسة مقارنة)، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد(3)، جامعة بابل ، 2017.
19. عزمي بشارة ، تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملائمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا ايرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية، العدد (٣٠)، ٢٠١٨.
20. فوزية خذا كرم عزيز، الفدرالية في العراق بين الاسس الدستورية والواقع السياسي والاقتصادي، مجلة الباحث الاعلامي، العدد(10)، جامعة بغداد، 2010.
21. محمد جاسم محمد، مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق، مجلة رسالة الحقوق، العدد(3)، جامعة كربلاء، 2013.
22. محمد عمر مولود- شورش حسن عمر، مظاهر فشل التجربة الفدرالية في العراق- دراسة تحليلة-، مجلة كلية الحقوق، العدد(العدد(1)، جامعة النهرين، 2022.

23. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الفدرالية ، الكراسات الاساسية لبناء الدستور، ٢٠١٥.
24. المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، الفدرالية ، الكراسات الاساسية لبناء الدستور، ٢٠١٥.
25. ميثم حسين الشافعي، وضع السلطة التنفيذية في النظام البرلماني (دراسة مقارنة)، مجلة اهل البيت ، العدد(22)، جامعة اهل البيت، 2018.
26. هند محمود حميد، النظام البرلماني في المغرب، مجلة دراسات دولية، العدد(76)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العدد(76)، 2019.
27. ياسين محمد سعد البكري، اشكاليات الديمقراطية التوافقية وانعكاساتها على التجربة العراقية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية، العدد(27)، الجامعة المستنصرية.
28. يونغ كروفورد، التنوع العرقي والسياسة العامة: نظرة عامة، معهد الأمم المتحدة لتمنية البحوث.

English Sources

First: books

1- Thamer Kamel Muhammad Al-Khazraji, Modern Political Systems and Public Policies: A Contemporary Study in the Strategy of Power Management, 1st edition, Majdalawi Publishing House, Jordan, 2004.
2- Gabriel A. Allmond and J. Bingham Powell, Jr., Comparative Politics in Our Present Time: A Global View, translated by: Hisham Abdullah, B. I., Dar Al-Ahliyya, Amman, 1998.
3- Hassan Muhammad Shafiq Al-Ani, Comparative Political and Constitutional Systems, University of Baghdad, 1986.
4- Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Political and International Terms, Lebanon Library, Beirut, 1980.
5- Ahmed Sarhal, Political and Constitutional Systems in Lebanon and All Arab Countries, 1st edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Lebanon, 1990.
6- Arendt Lijphart, Consensual Democracy in a Pluralistic Society, translated by: Hosni Zeina, 1st edition, Center for Strategic Studies,

Baghdad-Beirut, 2006.

7- George Anderson, Introduction to Federalism, Federalism Forum, Canada, 2007. 3. Robert A. Dahl, Modern Political Analysis, translated by: Alaa Abu Zaid-Ali al-Din Hilal, 1st edition, Al-Ahram Center for Studies and Publishing, Cairo, 1993.

8- Ronald L. Watts, Federal Systems, translated by Ghali Barhouma, Maha Bustami, Maha Takla, Federal Unions Forum, Canada, 2006, pp. 46-47.

9- Shaker Al-Anbari, Consociational Democracy: Its Concept and Models, 1st edition, Institute of Strategic Studies, Baghdad_Erbil_ Beirut, 2007.

10- Saleh Jawad Al-Kadhim and Ali Ghali Al-Ani, Political Systems, Ministry of Higher Education and Scientific Research/University of Baghdad, 1990_1991.

11- Adel Thabet, Political Systems, ed., New University House, Alexandria, 2007.

12- Abdul-Azim Jabr Hafez, Consociational Democracy in Iraq after 2003: Reality... The Problem... Solutions, Political and International Journal, Issue (35_36), Al-Mustansiriya University, 2017.

13- Ali Khalifa Al Kuwari, why did others move to democracy and the Arabs lag behind? A comparative study of Arab countries with other countries, a group of researchers, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2009.

14- Awad Al-Laymoun, Al-Wajeez fi Political Systems and Principles of Constitutional Law, 1st edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, 2014.

15- Awad Rajab Al-Laymoun, The Right to Dissolve the Parliament in the Constitutional System “A Comparative Study”, 1st edition, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman, 2015.

16- Larry Diamond, and Mark F. Planter, Democracy: Selected Research, 1st edition, Publications Company for Distribution and Publishing, Lebanon, 2016.

17- Muhammad Kamel, The Night of Political Systems: State and Government, Dar Al-Nahda Al-Arabi, Beirut, Lebanon, 1969, 139.

18- Muntaser Majeed Hamid, The role of leaders in the transition to political development in the Arab Levant: a comparative study, the Iraq and Lebanon model 1990-2010, published doctoral thesis, University of Baghdad/College of Political Science, 2012.
19- Maurice Duverger, Political Institutions and Constitutional Law, translated by: George Saad, 1st edition, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1992.
20- Noman Ahmed Al-Khatib, Al-Wajeez in Political Systems, 2nd edition, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman, 2011.
21- Walid Kasid Al-Zaidi, Federalism: A Study in Terminology, Concept, and Theory, 1st edition, Al-Abbas Holy Shrine - Islamic Center for Strategic Studies, Iraq, 2019.

Foreign sources:

1- Israa Abd Ali Kadhim Challenges of National Identity in Qatar, Namibia Journal for Studies, Issue 32d, 2023..,
2- Ammar saaddoon-omar jumaahimran, roie of the accountablilty in public adminstraion of Iraq political institution post 2003, pjaef, 17 (9) (2020).
3- Arendt Lijphart Patterns Of Democracy, Second Edition, Yale Unviersity Press/New Haven & London, 2010.
4- Benjamin Reilly, Democracy In Divided Societies Electoral Engineering For Conflict Management, Cambridce University Press, The United Kingdom, 2001.
5- Ian O' Flynn, Review Article: Divided Societies And Deliberative Democracy, B.J.Pol.S.
6- Cambridge Unversity Pass, The United Kindom. 7. Muntasser, M. H. 2022. "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." You can also see the text on the page "References". Анализ. Хроника. Book » 104. No. 1: 110-130.
7- Nils-Christian Bormann, Partterns Of Democracy And Lts Critics, Center For Comparative And International Studies-University Of Zurich, 2010.

Periodicals:

1- Ibtisam Muhammad Al-Amiri, Federalism: A Study of the Concept, Characteristics, and Reasons for Adoption, Journal of Political and Strategic Studies, Issue (46), House of Wisdom, 2023.

2- Asaad Tarish Abdel Redha_Firas Gorgis Aziz, Political Developments in Iraq between Democracy and Consensus, Journal of International Studies, Issue (63).

3- Ismail Fadel Halawas Adam, the relationship between legislative and executive authority in the presidential system, Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Issue (24), Kirkuk University, 2018.

4- Avin Khaled Abdul Rahman, The Political Responsibility of the President of the Republic in the Parliamentary System (Iraqi Constitution of 2005 as a Model), Political and International Journal, Issue (30), Al-Mustansiriya University, 2016.

5- Amna Muhammad Ali, The Problematic of the Consensual Democracy Experience in Iraq, Journal of the Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Issue (51), Mustansiriya University, 2015.

6- Anas Ghanem Jabara, The balance of power in the parliamentary system - the 2005 Iraqi constitution as a model, Anbar University Journal of Legal and Political Sciences, Issue (2), Anbar University, 2019.

7- Bassem Ali Khresan, Fiscal Federalism: A Study of the Concept and Results, Journal of Political Science, Issue (49), University of Baghdad, 2015.

8- Batoul Hussein Alwan_Ahmed Adnan Aziz, pluralism and tolerance and their impact on enhancing community building, Journal of Humanities and Social Sciences, Issue (2), 2019, University of Jordan.

9- Hassan Turki Amir, Problems of Democratic Transition in Iraq: A Study in Consensual Democracy.